

Distr.
GENERAL

S/1994/103
31 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة
الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق رد حكومتي المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ على رسالة الممثل الدائم للسودان
لدى الأمم المتحدة، صاحب السعادة السيد على محمد عثمان يس، الموجهة إليكم بتاريخ ٢٤ كانون
الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/71).

وسأكون ممتنًا لو تمكنتم سعادتكم من تعليم هذا الرد بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غيرماي غابريميريم
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق

رد حكومة اريتريا المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
على الرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
(S/1994/71) الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

ثمة مثل سوداني شعبي هو "العذر الأظرف من الذنب" ومعناه "العذر الأقبح من الذنب".

إن الرد الذي دبجهته حكومة الجبهة الإسلامية القومية في السودان ، في رسالتها الموجهة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لدحض الشكوى التي قدمها الممثل الدائم لإريتريا ورئيس إريتريا يقوم مصداقاً لهذا المثل. فهذا الضرب من الدفاع عن النفس الذي يقوم على تحريف الحقائق بشكل صارخ هش مثل بيت الكرتون. وهو غير لائق خاصة حينما يصدر من جهة تدعى أنها "الرسل المختارون من قبل رب أو الله" لنشر كلمته. وهو لا يد هشنا؛ فنحن نعرف طبيعة الجبهة الإسلامية القومية وحكومتها معرفة جيدة.

إن رسالة الجبهة الإسلامية القومية تسرف في الحديث عن التزامها بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي (الفقرتان ١ و ٢). وهي تدعي (الفقرة ٦) أن ما يسمى "الجبهة الإسلامية القومية" حلّت منذ عهد طويل. وهذا القول هو الآخر بمثابة فعل النعامة التي تخفي رأسها في الرمال. ورغم أن الجبهة الإسلامية القومية قد ترى خلاف ذلك ، فهذا الطلس لا يخفى على جيران السودان، أي بلدان القرن، ولا على الجهات التي ترصد الأحداث بدقة في المجتمع الدولي.

إن الاتهامات التي أودعتها حكومة إريتريا ضد حكومة الجبهة الإسلامية القومية لا تقوم على المطاعنات والشائعات. كما أن الإجراء العلني الذي اتخذه لم يكن مبعشه حادث واحد معزول . فهذه القضية تستند إلى أدلة لا تدحض تجمعت على مدى طويل من الزمن. فتفاصيل الواقع المحددة قدمت إلى حكومة الجبهة الإسلامية القومية في عدة مناسبات في الماضي أملأا في سعي من جانبها لصلاح الحالة عن طريق الحوار الثنائي، ويمكن إتاحة هذه الأدلة للأطراف المهمة.

وتحدث الممثل الدائم للجبهة الإسلامية القومية حديثاً كثيراً عن المعونة التي قدمتها حكومته إلى إريتريا. فقد جاء في الرسالة أن السودان "قدم كل العون المادي والسياسي لدولة إريتريا ... وأسهم السودان في بناء الدولة الإريتيرية ... وفي دعم التنمية الزراعية ... بتوقيعه ١٠٠ جرار زراعي ... " وما إلى ذلك. والهدف الواضح هو تصوير حكومة الجبهة الإسلامية القومية وكأنها رب نعمة إريتريا لتبرئة ساحتها مما اقترفته من جرائم.

والواقع أن حكومة إريتريا قامت هي الأخرى في الماضي بتوفير قدر كبير من المساعدة لحكومة الجبهة الإسلامية القومية بوصف ذلك لفتة تدل على حسن نيتها والتزاماً بسياستها التي ترمي إلى تشجيع التعاون الثنائي القوي في المنطقة، على حد سواء. ومن البداهي أن تتلقى إريتريا مساعدة مماثلة من حكومة الجبهة الإسلامية القومية. ويمكن إتاحة تفاصيل هذه المعاملات للجهات المهمة. فقد حصلت وزارة الزراعة في إريتريا من نظيرتها في السودان على ١٠٠ جرار على أساس قرض تجاري طويل الأجل، كما يجوز القول بأن الخرطوم مدينة لحكومة إريتريا بباقي مبلغ مقداره ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولكن هذه المعاملات العادلة لا صلة لها بالقضية قيد النظر. وإذا بدا وكأننا خرجنا عن طورنا ببيان هذه التفاصيل، فالسبب الوحيد هو أننا نريد أن نوضح أن هذا التعاون الثنائي لم يكن طريقاً لاتجاه واحد، كما تلمح الجبهة الإسلامية القومية في رسالتها.

لقد دأبت الحكومات المتعاقبة في السودان على استغلال الكفاح الإريتري واللاجئين الإريتريين الذين تستضيفهم كورقة مساومة مع جيرانها ولخدمة استراتيجيتها في المنطقة وهذه حقيقة موثقة بشكل جيد. وعلى النقيض من ذلك، ظل الشعب السوداني السخي والرؤوف يبدي مثلاً يحتذى من كرم الضيافة لأخوانهم الإريتريين وقت المحنـة. ويدرك أبناء الشعب الإريتري هذه الحقائق إدراكاً تاماً وهم يشعرون بأمتنان عميق. وإذا ما حاولت الجبهة الإسلامية القومية أن تحوز هذا الفضل لنفسها الآن فلن ينطلي ذلك إلا على قلة من الناس.

وإن مما لا يستسيغه المرء أن تحاول حكومة الجبهة الإسلامية القومية الظهور بمظهر الحادب على حقوق اللاجئين ، وهي تتسبب بصورة أساسية في نزوح عدد كبير من اللاجئين السودانيين من الجنوب وكذلك الشمال، وتقوم بالاستغلال البشع لمحةـنة اللاجئين الإريتريين بالإبقاء عليهم كرهائن وإرغامهم على التجنيد العسكري لاستخدامهم في حروبها الداخلية. وفي هذا الصدد، فإن محاولة حكومة الجبهة الطعن في سياسة والتزام حكومة إريتريا المعروـفين جيداً إزاء برنامج العودة الاختيارية، وإلغاء ظلال الشك على هذه السياسة والالتزام، إنما تكشف عن دفـاقـها.

وبالطبع فإنـنا على استعداد لأن نستمع إلى الجبهة الإسلامية القومية لو أمكنها تقديم أو توفير أدلة ملموسة عن "جماعات معارضة تتحرك من داخل إريتريا نفسها ... وربما تكون قد عبرت ساحل البحر الأحمر الطويل" أشارت إليها في رسالتها. ولكن توجد لدينا معلومات تامة عن جميع الأفراد الذين جرى ويجري تدريـبـهم وتسلـيـحـهم في السودان والذين يعبرـون الحدود لـزعـزةـ استقرار بلدـنا. لدينا جميع الحقائق في هذا الصدد.

وختاماً فإن حكومة إريتريا تود أن تذكر مجلس الأمن باتخاذ تدابير عاجلة و المناسبة لجعل حكومة الجبهة الإسلامية القومية في السودان تكف عن أفعال زعزعة الاستقرار الموجهة ضد مجتمع وحكومة إريتريا انتهاكاً للقانون الدولي، ووقف ممارساتها السيئة المتمثلة في إرغام اللاجئين الإريتريين على الانحراف في المنظمات العسكرية لاستخدامهم في حروبها الداخلية مما يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان

الأساسية لهؤلاء اللاجئين. ونحث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة دون أي مزيد من التأخير. إذ لا ينبغي اهدران الوقت في تبادل الرسائل العقيمة بينما تتدحرج الأوضاع في الميدان.

- - - - -